

## الحاجة إلى صياغة مناخ جديد للإستثمار والأعمال

..... بقلم: د. نبيل سكر .....

والبرازيل وغيرها. وساهم في هذا الإخفاق المزدوج غياب الرؤية الإستراتيجية المتكاملة لإدارة اقتصاد السوق وللاندماج في الاقتصاد العالمي. كما ساهم فيه غياب أو تقييد الفكر الاقتصادي المحلي المبدع، وتعاطف الفساد المتمثل بتحالف أهل الثروة وأهل السلطة، وغياب المحاسبة والمسائلة في غياب مؤسسات المجتمع المدني والتموي.

وبالنسبة للإستثمار الخارجي لم يصبح النموذج السياسي والاقتصادي أعلاه يجذب الإستثمار الخاص إلى القطاعات ذات الأولوية، والاستفادة من هذا الإستثمار في نقل التكنولوجيا والمعرفة. وبدلاً عن ذلك توجه جزء كبير من هذا الإستثمار إلى القطاعات الربعية، مستهدفاً الدورة الربحية السريعة بمعزل عن استدامتها، وبعضه شارك المتفادين في السلطة والمتحالفين بدورهم مع الأقوياء في الاقتصاد، ما ساهم في زيادة الفروقات في الدخول وما بين الطبقات، وحين انفجرت ثورة الخبز والحرية وثأري الاقتصاد كان هذا الإستثمار إحدى ضحاياها.



كثرت الكتابات حول ضرورة تحسين مناخات الإستثمار وبيئات الأعمال في الدول العربية لتفعيل الإستثمار المحلي وجذب الإستثمار الخارجي، فنضمت دعوات إلى تحسين الإطار الاقتصادي الكلي وتطوير القطاع المصرفي وتحديث التجارة وتحسين الإدارة الضريبية وضمان حرية تحويل الأموال وتقليص البيروقراطية وتقليص كلفة الأعمال وإصلاح القضاء وغيرها من الإصلاحات، ولا شك أنه كلما وفرت الدول المضيئة أكبر عدد من هذه العناصر، كلما شجع هذا على جذب الإستثمار.

لكن الثورات العربية الجديدة نأت على حاجة ملحة إلى صياغة مناخ جديد للإستثمار والأعمال يؤكد على نوعية الإستثمار وليس فقط على حجمه ولا يستغني عن عناصر الجذب المشار إليها أعلاه. كما نأت التجربة على ضرورة خلق وعي جديد لدى المستثمر الوافد بأهمية نموذج التنمية في البلد المضيف وبارتباط مصير استثماره بهذا النموذج. لقد أخرجت ثورة الخبز والحرية في العالم العربي إلى العلن فشل نظام سياسي واقتصادي، حقق الثراء لجموع صغيرة من النخب السياسية والاقتصادية على مدى عقود عدة، ولكنه أخفق في إعادة توزيع الثروة أو تحقيق التنمية ببعديها الاجتماعي والاقتصادي وتوفير فرص العمل للأعداد الشبانية الكبيرة الوافدة إلى سوق العمل، ما أدى إلى تزايد البطالة والفقر، كما أخفق هذا النظام في تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني وفي تفعيل إدماجه في الاقتصاد العالمي، متخلفاً في ذلك عن دول أخرى مثل تركيا والهند وماليزيا وإندونيسيا

### دروس وعبر

ما هي بعض الدروس المستفادة من هذه التجربة التنموية بالنسبة للدولة وبالنسبة للمستثمر الخارجي؟  
بالنسبة للدولة، تشير التجربة إلى الضرورات التالية:

• الإقلاع عن تأجيل الإصلاح السياسي لما بعد الإصلاح الاقتصادي، فغياب الإصلاح السياسي يهدد نجاح الإصلاح الاقتصادي واستدامته.

• تسريع الإصلاح الإداري، فوجود إدارة حكومية كفوءة قادرة على وضع الرؤى والاستراتيجيات وعلى رسم السياسات وتنفيذها وعلى إقامة شبكات الحماية الاجتماعية اللازمة، ضرورة قصوى لنجاح عمليتي الإصلاح والتنمية.

• السعي لاعتماد تنمية متوازنة اقتصادياً واجتماعياً ومناطقياً، ومتوازنة كذلك بين التحرير التجاري والتمكين الداخلي، ومتوازنة بين الاعتماد على الطلب الخارجي والمحلي.

• التركيز على تنمية القدرات البشرية المحلية والارتقاء المعرفي والتكنولوجي، وإقامة شركات إستراتيجية مع مؤسسات خارجية إنتاجية وبحثية تدعم هذا الغرض.

• السعي لقيام قطاع خاص ديناميكي كفوء ورفع قدرات مؤسساته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال تحريره من القيود الإجرائية والإدارية وتمكينه من الائتمان منخفض التكلفة، بهدف تعميق فرص العمالة وتوسيع قاعدة النخب الاقتصادية والإنتاجية وتعميق التواصل مع حلقات الإنتاج والتسويق العالمية.

• التعامل مع قضية الشباب كقضية ذات أهمية بحد ذاتها واعتبار التركيبة السكانية الفتية عنصر قوة في الاقتصاد الوطني والسعي لتفعيل هذه القوة الكامنة من خلال التعليم والتكوين وتعزيز مفاهيم المبادرة والإبداع، واستحضار بورراس المال المغامر (Venture Capital) في إنجاح مشاريع شبابية رائدة.

• وضع رؤى واضحة ودراسات مبدئية للمشاريع ذات الأولوية مع حوافز تتجاوز الإعفاء الضريبي لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي إلى هذه المشاريع.

• وضع ضرائب عادلة على المشاريع العقارية بهدف تشجيع الاستثمار في العقار وتقليص الاستثمار العقاري الهانف إلى الربح السريع، وإعطاء أولوية للمشاريع العقارية المستهدفة للطبقات الوسطى في المجتمع.

• الانفتاح الاستراتيجي تجاه الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير سياسات تراعي خصوصية الاستثمار وتستهدف الاستفادة منه في نقل التكنولوجيا وفي تطوير القدرات البشرية المحلية.

وبالنسبة للمستثمر الأجنبي فقد بينت تجارب العقود الأخيرة حاجته الكبيرة للبيئة التشريعية والتنظيمية الجاذبة للإستثمار، ولكن حاجته كذلك

إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في البلد المضيف. فإذا سلّمنا بهذا، فعلى المستثمر الخارجي الراغب بالاستثمار طويل الأجل:

• ألا يغالي بطلبات الامتيازات والحوافز الضريبية، لحاجة الدولة إلى المال حتى تستطيع إقامة جهاز حكومي كفوء بكوائمه وأنظمتها، قادر بالتالي على تحفيز النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومنع التضخم، وقادر في الوقت نفسه على إقامة شبكات الحماية الاجتماعية اللازمة.

• مراجعته لأولويات واحتياجات التنمية في البلد المضيف بمقدار مراجعته للبيئة التشريعية والتنظيمية والحوافز الضريبية قبل الإقدام على الاستثمار، لعله يشار مشروعاً ضمن هذه الأولويات واستجابة للإحتياجات.

• التخلي عن منطق الصفقات والتحالفات غير المشروعة مع الأقوياء في السلطة وفي الاقتصاد، والاستعاضة عنها بإقامة تحالفات تكاملية مع شركاء محليين يتميزون بالكفاءة والشفافية والسعة الحسنة.

• أن يتحلى ويمارس المسؤولية الاجتماعية في البلد المضيف بمختلف أبعادها. والمساهمة في تنمية القدرات البشرية والارتقاء التكنولوجي وفي دعم نشاطات الحماية الاجتماعية، حتى وإن كانت هذه النشاطات خارج نطاق مشروعه الاستثماري وذلك مقابل الحوافز الضريبية التي تمنحه إياها الدولة. معتبراً هذا استثماراً في الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلد المضيف، وليس ضريبة تفرض عليه.

وباختصار تكمن الحاجة إلى عقد تغير مكتوب وشراكة ما بين الدولة المضيئة والمستثمر، تقدم فيه الدولة الاستقرار وتخفيف المخاطر مقابل الاستثمار، وتعتبر كل من الدولة والمستثمر أن الاستثمار هو للنمو والتنمية وليس فقط للربح الآني (وطبعاً ليس للربح السريع). وتبقى التضحية بقليل من الربح في المدى القصير بالنسبة للمستثمر، أفضل من المخاطرة بالاستثمار في أسواق المال العالمية المعرضة للإنهيار كل سنتين أو ثلاث، كما شاهدنا في السنوات الأخيرة، وضمانه لربح أكبر في المدى المتوسط والبعيد. ■

\* المدير التنفيذي للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار في دمشق واقتصادي سابق في البنك الدولي في واشنطن